



النقد اللغوي في القراءات القرآنية، المحتسب لابن جني (٣٩٢هـ) أنموذجاً

أ.م.د. سعيد إبراهيم صيهور

جامعة البصرة - كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

Saaedibrahim60@gmail.com

ابن مجاهد؛ وذلك لسبب واضح، وهو أنّ (المحتسب) إنّما هو شرح لـ (السبعة)، وهذا كان يدن ابن جنيّ في كتبه، فهو لا يتوانى في نقد الآراء ونقد أصحابها. والنقد اللغويّ للقراءات القرآنيّة عند ابن جنيّ لم يكن ذا مرجعيّة واحدة، بل كان ذا مرجعيّات متعدّدة تشمل مستويات اللّغة صوتاً كالإدغام والهمز والمدّ والتقاء الساكنين، وبنية كالصّيغة، و(فعل) مصدرًا ونحوًا كنصب المضارع، والتأنيث وزيادة(لا)، وضمير الفصل والتنوين، ودلالة كاستعمال الاسم الأعجميّ عند العرب، وغير ذلك.

الملخص:
يسعى هذا البحث إلى دراسة النقد اللغويّ الموجه إلى بعض القراءات القرآنيّة التي لا تخضع ولو بوجه إلى قواعد العربيّة، وهؤلاء النقاد هم أصحاب معاني القرآن وإعرابه كالكسائيّ والفراء، ومنهم من ألّف في القراءات القرآنيّة كأبي عليّ النحويّ، وابن مجاهد، وابن خالويه، وكان ابن جنيّ أبرز هؤلاء النقاد؛ لما تميّز به منهجه من الردود التي لا يراها صحيحةً مستقيمة، ومن ثمّ كان (المحتسب) أهمّ مصادر البحث، على أنّ أكثر نقده في القراءات انصبّ على آراء

المقدمة:

يقوم النقد اللغوي على أساس ضبط التعبير والأقوال من الأخطاء التي تتعلق باللغة من جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وقد حرص اللغويون على سلامة القراءات القرآنية من الخطأ من جانب اللغة واجتهدوا في تحليل القراءات لتطابق قواعد العربية ولو بوجه من الوجوه، وألّفوا في القراءات السبع المتواترة، والشاذة، وترجموا للقراء وجعلوهم طبقات، وقد وجهوا نقداً للقراءات التي لا توافق العربية، بل انتقدوا أصحابها واصفين إياهم بمختلف العبارات كالجهل وعدم معرفة لغة العرب، وقد حاولنا استجلاء مناحي هذا النقد اللغوي في القراءات تحت محورين على النحو الآتي:

أولاً: النقد اللغوي في كتب معاني القرآن:

يضع العلماء المعنيون بالقراءات القرآنية شروطاً ومقاييس لقبول القراءة أو رفضها، من مثل السند الذي وردت عليه القراءة، ومطابقة

القراءة ولو بوجه واحد من وجوه اللغة صوتاً وبنية وتركيباً ودلالة، وهو السبب الذي دعاهم إلى التأليف في القراءات ورواياتها وأسانيدها، يقول ابن الجزري بعد أن ذكر مجموعة من القراء: (ثم إنَّ القراء بعد هؤلاء المذكورين كثروا، وتفرّقوا في البلاد وانتشروا، وخلفهم أممٌ بعد أمم، عرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم؛ فكان المتقن للتلاوة، المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصفٍ من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقلّ الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد، وبيّنوا الحقّ المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزّوا الوجوه والروايات، وميّزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصلوها، وأركان فصلوها)^(١) والذي يفهم من كلامه أن ثمة قراءات صحيحة لا اختلاف عليها، وثمة قراءات غير صحيحة ولا يمكن قبولها لمخالفتها المقاييس التي

وضعوها مما لا يتناسب مع أنظمة اللغة كالأعراب والدلالة واللغة وغيرها.

ونجد النحاة يقفون موقفاً متشدداً من القراء وقراءاتهم، وهو ما ألمح إليه الدكتور فاضل السامرائي في قوله: (غير أن موقف النحاة ولا سيّما البصريين غريبٌ في بابه فهم يُلحّنون ويُضعّفون قسماً من القراءات التي لا توافق أقيستهم ومذهبهم، فالقراءة الثابتة الموصولة هي الحجّة لا أقيسة النحاة، وينبغي أن تكون أقيسة وراءها لا أمامها ولكن ذلك لم يكن بل وقفوا منها موقف الناقد الرادّ لقسم من القراءات المضعّف للقسم الآخر الملحّن لطائفة أخرى)^(٢). وهذا ما نراه واضحاً عند أبي الطيّب اللّغوي، فقد حمل حملة شعواء على القراء ووصفهم بالجهل وخطأهم في كثير من المواضع، ولا سيّما علماء الكوفة كالكسائي الذي يقول فيه نقلاً عن أبي حاتم: (لم يكن لجميع الكوفيين عالمٌ بالقرآن ولا كلام العرب ولو لا أن الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا من ذكره لم يكن شيئاً، وعمله مختلطٌ بلا حجج

ولا عللٌ إلا حكايات من الأعراب مطروحة؛ لأنّه كان يلقنهم ما يريد وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربيّة والقرآن وهو قدوتهم وإليه يرجعون)^(٣). وفي هذا الكلام كما هو واضح حطٌّ من مكانة الكسائي ومنزلته في علم العربيّة، بل هو نقدٌ لمكانة الكوفيين وعلومهم في العربيّة. ومن ذلك أيضاً ما قاله عن حمزة الزيات القارئ من عدم معرفته بالعربيّة ولا كلام العرب، قال: (أهل الكوفة يتخذونه إماماً معظماً مقدّماً وليس يُحكى عنه شيءٌ من العربيّة وإنّما هو صاحب قراءة، وأمّا عند البصريين فلا قدر له، حدّثنا جعفر بن محمد قال: حدّثنا إبراهيم بن حميد قال: أخبرنا أبو حاتم قال: سألت عن حمزة أبا زيد والأصمعيّ ويعقوب الحضرمي وغيرهم من العلماء فأجمعوا على أنّه لم يكن شيئاً، ولم يكن يعرف كلام العرب ولا النحو ولا كان يدعي ذلك، وكان يلحن في القراءات القرآنيّة ولا يعقله (وما أنتم بمُصْرِحِيّ)^(٤) بكسر الياء الشديدة وليس ذلك من كلام العرب ونحو هذا من القراء، في

مشكل إعراب القرآن) باباً للردّ على من أشكل على القرآن سمّاه (باب ما ادّعي على القرآن من اللّحن) فدافع فيه عن كلّ موضع وجدوه مخالفاً بزعمهم العربيّة أو يُخالف موضعاً آخر من القرآن، وانتقد كذلك بعض القراءات التي ليس لها وجه في العربيّة على أنّه لم يسمّ القارئ باسمه، فقال: (وكذلك لحن اللّاحنين من القراء المتأخّرين، لا يُجعل حجّةً على الكتاب.. ثمّ خلف قومٌ بعد قومٍ من أهل الأمصار وأبناء العجم ليس لهم طبعُ العربيّة، ولا علم التكلّف، فهفوا في كثير من الحروف وزلّوا وقرأوا بالشاذ وأخلّوا)^(٩) ثمّ يصف قراءة أحد القراء بالاضطراب والتخليط والافراط في المدّ والهمز (منهم رجلٌ ستر الله عليه عند العوام بالصلاح، وقربه من القلوب بالدين، لم أرَ فيمن تتبّعت وجوه قراءته أكثر تخليطاً، ولا أشدّ اضطراباً منه؛ لأنّه يستعمل في الحرف ما يدعه في نظيره، ثمّ يؤصّل أصلاً ويُخالف إلى غيره لغير ما علّة، ويختار في كثير من الحروف ما لا مخرج له إلا على

حين أنّ حمزة كان يقول: ما قرأت حرفاً من كتاب الله إلا بأثر)^(٥) ونجد موقفاً مشابهاً لهذا الموقف من الزيّات وقراءته عند الذهبيّ الذي يرى أنّ قراءة حمزة الزيّات بدعة، ونقل عن القاضي أبي يعلى الحنبليّ كراهية قراءة حمزة والإدغام ولا يُصلّي خلف من يقرأ بها^(٦). وهو في هذا النقد لم يُحدّد قراءة معيّنة، بل كان نقده موجّهاً إلى القارئ بصورة عامّة. ومن ذلك ما قاله المازنيّ عن نافع بن نعيم في قراءة قوله تعالى: (وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ)^(٧) بالهمز، قال: (فأمّا قراءة من قرأ من أهل المدينة (مَعَائِشَ) بالهمز فهي خطأ فلا يُلتفت إليها، وإنّما أخذت عن نافع بن نعيم، ولم يكن يعرف ما العربيّة، وله أحرفٌ يقرأها لحنًا نحوًا من ذلك)^(٨). وفيه نقدٌ للقارئ قبل أن يكون نقداً للقراءة ما يؤكّد أنّ النحاة كان لهم موقفٌ متشدّد ومتزمّت من القراء وقراءاتهم إلا ما صحّ منها مما يرونه موافقاً لمقاييسهم في اللّغة وقواعدها. وقد أفرد ابن قتيبة في كتابه (تأويل

طلب الحيلة الضعيفة^(١٠) ويفهم من هذا أنّ قبول القراءة عنده مشروطٌ بمطابقتها وجهًا شائعًا من وجوه العريية، لا وجهًا ضعيفًا، كما انتقد القراءات التي تُبالغ في وجوه العريية من الإشباع والإدغام وما يصعب على المتعلّم، (هذا إلى نبذه في قراءته مذاهب العرب وأهل الحجاز، كإفراطه في المدّ والهمزة والإشباع، وإفحاشه في الإضجاع والإدغام، وحمله المتعلّمين على المركب الصّعب، وتعسيره على الأمة ما يسره الله، وتضييقه ما فسّحه، ومن العجب أنّه يُقرئ النَّاسَ بهذه المذاهب، ويكره الصّلاة بها، ففي أيّ موضع تستعمل هذه القراءتان كانت الصّلاة لا تجوز بها؟^(١١) .

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ النّقد اللّغويّ لم يكن موجّهًا للقرآن الكريم، فقد تكفّل الله سبحانه وتعالى بحفظه، وإنّما كان النّقد منصبًا على بعض القراءات القرآنية الشّاذة وغير الصّحيحة، ولم يقف الأمر عند ذلك الحدّ، بل نجد بعض العلماء ينتقدون أصحاب سند القراءة، ويتقدون كذلك كلّ

من يقرأ بتلك القراءة، ويمكن أن نشير إلى أبرز العلماء الذين كان لهم موقفٌ نقديّ من القراءات غير الصّحيحة- في نظرهم- وهؤلاء النّقاد هم الذين عنوا بالقراءات القرآنية ممّن كتب في معاني القرآن وإعراب القرآن وكذلك من ألف في القراءات القرآنية، منهم مثلاً:

١- معاني القرآن للكسائيّ (ت ١٨٩هـ):

اشتهر الكسائيّ بالنحو، فقد قال فيه أبو بكر الأنباريّ: (اجتمعت في الكسائيّ أمور: كان أعلم النَّاسَ بالنحو وأوحدهم بالغريب، وكان أوحد النَّاسِ بالقرآن، فكانوا يكثرون عليه حتى يضطّرّ أن يجلس على كرسيّ ويتلو القرآن من أوّله إلى آخره، وهم يسمعون منه ويضبطون عنه)^(١٢). إلّا أنّنا نجد موقفًا مغايرًا لهذا الرّأي وهو ما مرّ بنا سابقًا من انتقاد أبي الطّيب اللّغويّ للكسائيّ بل جلّ علماء المدرسة الكوفيّة، ولا بأس من إعادته هنا، يقول فيما نقله عن أبي حاتم: (لم يكن لجميع الكوفيين عالمٌ بالقرآن ولا كلام العرب ولولا أنّ الكسائيّ دنا من الخلفاء فرفعوا

من ذكره لم يكن شيئاً، وعمله مختلطٌ بلا حجج ولا عللٍ إلا حكايات من الأعراب مطروحة؛ لأنه كان يلقنهم ما يريد وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن وهو قدوتهم وإليه يرجعون^(١٣). فهو يرى أن سبب شهرته هو قربه من الخلفاء ورفعهم إياه، وهذا يبدو تناقضاً من الأنباري، فكيف يكون عالماً بالعربية والقرآن وأعلم الكوفيين ثم لا يكون شيئاً؟

وقد اشتهر الكسائي بالقراءات القرآنية فكان أحد القراء السبعة ووضعه أصحاب التراجم في طبقات القراء، فضلاً عن أنه رأس المدرسة الكوفية في النحو؛ لهذا لم نجد له نقداً لقراءة قرآنية،

٢- معاني القرآن للقراء (٢٠٧هـ):

يحدّد القراء القراءة الصحيحة والمقبولة بما أجمع عليه القراء وما جاء به الكتاب، وتردّد عنده عبارات ينتقد فيها بعض القراءات كالشاذة، والضعيفة، أو لست أشتهي ذلك، أو لا أحب ذلك وغيره، يقول في زيادة حرف ليس موجوداً فيما عليه القراء: (ولست أشتهي

ذلك ولا آخذ به، أتباع المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القراء أحبُّ إليّ من خلافه، وقد كان أبو عمرو يقرأ: (إنّ هذين لساحران)^(١٤) ولست أجتري على ذلك، وقرأ: (فأصدّق وأكون)^(١٥) فزاد واواً في الكتاب، ولست استحبّ ذلك^(١٦). ولا شك أن هذا نقداً لهذه القراءة؛ لأنّها لم تكن مطابقة لما عليه جمهور القراء.

ومنه قراءة قوله تعالى: (فأجمعوا أمركم وشركاءكم)^(١٧) بالعطف، أي أنتم وشركاءكم، قال: (ولست أشتهي لخلافه للكتاب؛ ولأنّ المعنى فيه ضعيف، لأنّ الألهة لا تعمل ولا تُجمع)^(١٨) وهو إنّما يرى ذلك أخذاً بالقاعدة النحوية التي تجعل العطف على نية تكرار العامل، وهذا لا يتناسب مع المعنى الذي أراده الآية الكريمة.

ومن عباراته في النقد اللغوي القبح في العربية أي من جانب اللغة وهو ما وصف به قراءة جرّ الأرحام من قوله تعالى: (وتتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)^(١٩) قال: (وفيه قبح؛ لأنّ العرب لا

تردّ مخفوضاً على مخفوضٍ وقد كُنِّيَ عنه... وإِنما يجوز ذلك في الشعر لضيقه^(٢٠) وهذا نقدٌ من جانب النحويِّ، والقاعدة النحويَّة ترى أنَّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور.

ومنه تذكير الفعل إذا جاء فاعله مؤنَّثاً بعد (إلا) فقال في قراءة (تُرى) و(تُرى) من قوله تعالى: (فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ)^(٢١): (وفيه قبْحٌ في العربيَّة؛ لأنَّ العرب إذا جعلت فعل المؤنَّث قبل إلا ذكروه، فقالوا: لم يَقم إلا جاريَتُك، وما قام إلا جاريَتُك، ولا يكادون يقولون: ما قامت إلا جاريَتُك، وذلك أنَّ المتروك أحدٌ، فأحد إذا كانت لمؤنَّث أو مذكر فعلمها مذكر، ألا ترى أنَّك تقول: إن قام أحدٌ منهن فاضربه، ولا تقل: إن قامت إلا مستكرهاً)^(٢٢) وهذا النقد اللُّغوي استند فيه الفراء إلى قاعدة نحويَّة وما قالت العرب في التأنيث.

ومن عباراته التَّقديَّة المتعلِّقة بالإعراب الوهم، قال في قراءة قوله تعالى: (..وَمَا أَنْتُمْ بِمُضْرِحِيٍّ)^(٢٣) بكسر ياء المتكلم: (ولعلها من وهم

القراء طبقة يحيى فإنَّه قلَّ من سلم منهم من الوهم، ولعلَّه ظنَّ أنَّ الباء في (بِمُضْرِحِيٍّ) خافضة للحرف كلُّه)^(٢٤). وهو هنا ينتقد القراءة والقراء بالوهم، وهو نقدٌ يرتبط بالجانب النحويِّ، فالضمير يكون مبنياً ولا يتغيَّر بتغيُّر الإعراب.

ومَّا ورد في كتابه الوهم واللَّحن في القراءة وهو ما نقله عن الأعمش أنَّه قال: (كنت عند إبراهيم النخعيِّ وطلحةُ بن مصرِّف يقرأ: (قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ)^(٢٥) ينصب اللام من (حَوْلَهُ) فقال إبراهيم: ما تزال تأتينا بحرفٍ أشنع، إِنما هي (قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ) قال: قلت: لا، إِنما هي (حَوْلَهُ، قال فقال إبراهيم: يا طلحةُ كيف تقول؟ قال كما قلت: (لِمَنْ حَوْلَهُ) قال الأعمش: قلت: لحتما لا أجالسكما اليوم)^(٢٦) وهذا نقدٌ من الجانب النحويِّ استند فيه الفراء إلى قاعدة الإعراب والبناء في الأسماء.

ومَّا نسبه إلى اللحن قراءة (نُجِّي) بنون واحدة من قوله تعالى: (وَكذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ)^(٢٧) وهي مكتوبة بنون واحدة وتقرأ بنونين،

قال: (كأنه احتمل اللحن ولا نعلم لها جهةً إلا تلك؛ لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعة^(٢٨)) فهو هنا لم يجد للقراءة وجهًا من اللغة صحيحًا فنسبها إلى اللحن.

وقد ينسب الفرء القراءة أو القارئ إلى الغلط والظن وهو ما وصف به رفع الشياطين بالواو من قراءة الحسن قوله تعالى: (وَمَا تَنزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ)^(٢٩) فقرأ (الشَّيَاطُونُ)، قال: (وكأنه من غلط الشيخ ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون)^(٣٠). كما قد ينسب الغلط إلى العرب كهمز غير المهموز ما جعله يرفض القراءة كهمز (رَبَتْ) أي: رَبَّاتٍ من قوله تعالى: (فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ)^(٣١)، قال: (فإن كان ذهب إلى الربيبة الذي يحرس القوم فهذا مذهب، أي ارتفعت حتى صارت كالموضع للربيبة، فإن لم يكن أراد من هذا فهو من غلط قد تغلظه العرب فتقول: حلأت السويق، ولبأت بالحج، ورثأت الميت،... وهو مما يرفض من القراءة)^(٣٢)

القراءات غير الصحيحة، بل امتد إلى الآراء التي لا تتلاءم مع مقتضيات اللغة، فمن ذلك تخطئه أهل الكلام الذين يرون أنه (إذا اجتمع لهم أحق وعقل لم يستجيزوا أن يقولوا: هذا أحق الرجلين ولا أعقل الرجلين، ويقولون لا نقول: هذا أعقل الرجلين إلا لعقلين تفضل أحدهما على صاحبه، وقد سمعت قول الله: (أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا)^(٣٣) فجعل أهل الجنة خيرًا مستقرًا من أهل النار، وليس في مستقر أهل النار شيء من الخير فاعرف ذلك من خطئهم)^(٣٤). وهذا نقد نحوي اعتمد فيه على دلالة أفعال التفضيل من جواز المفاضلة بين المختلفين والمتشابهين. وبذلك يمكن القول إن النقد اللغوي عند الفرء كان ذا مرجعية لغوية ولا سيما الجانب النحوي مستدلًا على ذلك بكلام العرب وقواعد العرب التي وضعها النحويون.

٣- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣١١هـ):

ممن اشتهر بنقد القراءات القرآنية

غير الصّحيحة، والصّحة عنده تقوم على أساس السّند ومطابقة قواعد اللّغة العربيّة كما مرّ عند ابن مجاهد، يقول في قراءة الإِتباع من قوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ^(٣٥) بكسر الدّالّ إنّ هذا جائز في اللّغة وغير جائز في القرآن، فلا يجوز فيه إلّا الرّفْع؛ (لأنّ السّنة تتّبع في القرآن، ولا يُلتفت فيه إلى غير الرّواية الصّحيحة التي قد قرأ فيها القراء المشهورون بالضّبط والثّقة، والرّفْع القراءة... وإنّما تشاغلنا نحن برواية هذا الحرف لنحدّر النّاس من أن يستعملوه، أو يظنّ جاهلٌ أنّه يجوز في كتاب الله عزّ وجلّ، أو في كلام، ولم يأت لهذا نظيرٌ في كلام العرب ولا وجه له) ^(٣٦). فهو يشدّد على القراءة الصّحيحة ويصف من يقرأ بغيرها ممّا هو شاذّ بأنّه جاهل، وهو نقدٌ مبنيٌّ على عدم مطابقة القراءة لقواعد العربيّة، وإن كان اللّغويّون قد أشاروا إلى وجود هذا الاستعمال في كلام العرب وهو ما سمّوه بالإعراب على المجاورة أو الإِتباع، فلا معنى لقوله إنّهُ لم يأت في كلام العرب ولا وجه له.

ومن ذلك نقده القراءات التي تعارض بوجهٍ من الوجوه قواعد الإعراب كما في قوله تعالى: (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا) ^(٣٧) قرأ أبو جعفر بضّمّ التّاء وهو من أهل الثّبت في القراءة (إلّا أنّه غلط في هذا الحرف؛ لأنّ الملائكة في موضع خفض، فلا يجوز أن يرفع المخفوض ولكّنه شبّه تاء التّأنيث بكسر ألف الوصل؛ لأنّك إذا ابتدأت قلت اسجدوا، وليس ينبغي أن يقرأ القرآن بتوهم غير الصّواب) ^(٣٨). وهو هنا يشير إلى التعارض الحاصل بين ما يؤدّيه التّقاء السّاكنين من إخلال في الإعراب ممّا لا يجوز عنده.

ثانيًا: النقد اللّغويّ في كتب القراءات القرآنيّة:

لعلّ أبرز كتب القراءات القرآنيّة التي نلحظ فيها النقد اللّغويّ واضحةً وجليًّا ما يأتي:

١- السّبعة في القراءات لابن مجاهد (٢٤٥هـ):

وهو صاحب كتاب (السّبعة في القراءات)، وكان يعتمد في قبول القراءة مطابقتها لخطّ المصحف

واستخراج وجه بعيد لها مع كونها لم يقرأ بها أحد^(٤٢)، فما كان من ابن مجاهد إلا أن يرفع أمره إلى الحكام وولاية الأمر ليردوه عن ضلاله^(٤٣). وهذان الموقفان من ابن مجاهد يبرهنان على حرصه في اختيار القراءات القرآنية الصحيحة ورفضه أي قراءة لا تطبق عليها الشروط التي وضعها.

ولعل أبرز العبارات التي تتكرر في النقد اللغوي للقراءات القرآنية عند ابن مجاهد هي الغلط في العربية، والوهم، أو لا وجه له أو ليس بشيء، أو هو رديء جداً وليس من كلام العرب، فمن ذلك ما يراه من أن الدال والتاء لا يجوز فيهما إلا الإدغام ولا يجوز الإظهار كقوله تعالى: (قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ)^(٤٤)، وكذلك التاء في الطاء لا يجوز فيهما إلا الإدغام، كقوله تعالى: (وَقَالَتْ طَائِفَةٌ)^(٤٥)، قال ابن مجاهد: (على أن ابن المسيبي قد روى عن أبيه (قد تبين) بإظهار الدال عند التاء، وهذا مما أخبرتك أن إظهاره خروج من كلام العرب، وهو رديء جداً لقرب الدال من التاء وأنها بمنزلة

العثمانى، وصحة سندها، وموافقتها لقواعد العربية ولو بوجه واحد، ولعل موقفه من ابن شنبوذ يوضح مذهبه النقدي في ذلك، فقد كان ابن شنبوذ يقرأ بالقراءات الشاذة، فمن ذلك قوله تعالى: (وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا)^(٣٩) بإبدال (أمامهم) مكان (وراءهم) وإضافة (صاحلة) بعد (سفينة)، وقد حاول ابن مجاهد منعه من ذلك وإرجاعه إلى الصواب ولكنه أصر على خطئه^(٤٠). وواضح أن السبب في ذلك هو عدم مطابقة القراءة للرسم الموجود في القرآن الكريم والذي عليه أكثر القراء.

والموقف الآخر كان مع ابن مقسم العطار الذي يرى أن كل ما صح ولو بوجه واحد من العربية يجوز القراءة به في الصلاة وغيرها، فمن ذلك قوله تعالى: (فَلَمَّا اسْتِأْذَنُوا مِنْهُ خَرَجُوا نَجِيًّا)^(٤١) فكان يقرأ: (خَلَصُوا نَجَبًا)، ولا معنى لنجابه إخوة يوسف مع يأسهم منه، وإنما المعنى خرجوا يتناجون بينهم ويتشاورون، (وله كثير من هذا الجنس من تصحيف الكلمة

واحدة فثقل الإظهار^(٤٦). ولا شكَّ في أن وصف القراءة بأنها ليست من كلام العرب أو هي رديئة جداً نقد لغوي يرتبط بعلم الأصوات من الإدغام والإظهار.

وقد حاول ابن مجاهد أن يجد وجهًا صحيحًا للقراءة القرآنية بعد أن بيّن خطأها وعلّة مخالفتها للقراءة التي عليها القراء كما في قوله تعالى: (ثُمَّ اتَّوَا صَفًّا)^(٤٧)، فقد قرأ ابن كثير بكسر الميم وبغير همز وياء، قال: (وهذا غلطٌ؛ لأنّه كسر الميم من (ثمّ) وحظّها الفتح، ولا وجه لكسرها؛ وإنّا أراد ابن كثير أن يتبع الكتاب، فلفظ بالياء بعد فتحة الميم التي خلفت الهمزة)^(٤٨). فقد غلط القراءة أوّلاً فيما يتعلّق بالهمز ثمّ التمس لها حجةً أو وجهًا من وجوه العريّة، ولا يبعد أن يكون ابن مجاهد أراد أن الخطأ في الرواية عن ابن كثير وليس في القراءة كما يرد عنه الكثير في ذلك فهو في الغالب يُخطئ الرواية ولا يخطئ القارئ.

٢- إعراب القراءات القرآنية وعللها، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن

الكريم لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ):
يبين ابن خالويه موقفه من القراءات على أساس ورودها عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، قال: (ومتى ما صحّ الشيء عن النبيّ (ص) لم يحلّ للنحويّ ولا غيره أن يعترض عليه)^(٤٩)، أو ما ورد عن أئمة القراءات فلا تقبل إلاّ على ذلك، فعنده (أنّ القراءة سنّة لا تُحمل على قياس العريّة إنّما يتبع به الأئمة)^(٥٠). لذلك نجده يحاول جاهداً الدّفاع عن القراءات القرآنية وإيجاد تعليل مناسب لها وعدم الطّعن في أئمة القراءات وتخطئتهم، فمن ذلك قراءة قوله تعالى: (قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ...)^(٥١) بالهمز وكسر الهاء، أي (أرجئه)، قال: (فقال ابن مجاهد هو غلطٌ، وكذلك عند النحويين هو غلطٌ؛ لأنّ الكسرة لا تجوز في الهاء إذا سكن ما قبلها نحو منهم واضربهم، وله عندي وجهٌ وذلك أنّ الهمزة لما سكنت للجزم وبعدها الهاء ساكنة على لغة من يسكن كسر الهاء لالتقاء الساكنين.. فيُحمل قول من خطّاه أن يكون خطأ الرواية ولم ينعم النظر

في هذا الحرف. وقد اجترأ جماعة في الطعن على هؤلاء السبعة في بعض حروفهم وليس واحدٌ منهم عندي لاحقاً بحمد الله، فإن قال قائل: فقد لحن يونسُ والخليلُ وسيبويه رضي الله عنهم حمزةً في قراءته (فَمَا اسْتَطَاعُوا)^(٥٢) فالجواب عن ذلك كالجواب فيما سلف؛ لأنَّ هؤلاء - وإن كانوا أئمةً - فربَّما لم يأخذوا أنفسهم بالاحتجاج لكلِّ من يروي عن هؤلاء السبعة كعناية غيرهم به، وسترى الاحتجاج لحمزة وجميع ما يلحن فيه ولا قوة إلا بالله)^(٥٣) وهو هنا يرفض اتهام القراء بالخطأ وينسب الخطأ إلى الرواية أي الخطأ في النقل عن القارئ وهو منهج التزمه جلٌّ من كتب في القراءات من العلماء، فالقراء عندهم بعيدون عن الخطأ واللحن.

وعلى هذا المنهج في نسبة الخطأ إلى الرواية لا إلى القارئ يسير ابن خالويه، فمن ذلك ما ردَّ به نقد ابن مجاهد قراءة قوله تعالى: (يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا) ^(٥٤) (وَلُؤْلُؤًا) بهمزة واحدة، فابن مجاهد يرى أنها خطأ، وابن خالويه

يرى أنَّ الخطأ إن كان في الرواية فلا كلام فيه؛ إذ كثيراً ما يقع الخطأ في الرواية بسبب النقل مشافهةً، وإن كان من جانب العربيَّة فإنَّها تحتمل الهمز وعدمه وهمز أحدهما، كلُّ ذلك جائز^(٥٥).

وهو لا يتحرَّج في انتقاد القراءة التي ليس لها وجهٌ في العربيَّة، وقد يقسو في الردِّ، من نحو ما نقله عن الحجاج في قراءة قوله تعالى: (إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ)^(٥٦)، قال: (وقرأ الحجاج على المنبر وكان فصيحاً (أنَّ رَبَّهُم) بالفتح، فلما علم أنَّ اللام في خبرها أسقط اللام لئلا يكون لحنًا، فقرأ: (أَنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ) ففرَّ من اللحن عند النَّاس، ولم يبلِّ بتغيير كتاب الله لجرأته على الله وفجوره)^(٥٧) وهذا وإن كان حكماً عامًّا على الحجاج إلا أنَّه يمكن أن يعدَّ منهجاً لنقد القراءة ووصفها باللحن ووصف القارئ بها بالفجور.

ومن منهجه في القراءات أنَّه لا يجوز همز غير المهموز ويعده غلطاً، فمن ذلك ردُّه على الحسن البصري في إجازته ذلك من قوله تعالى:

(وَلَا أَدْرَأُكُمْ بِهِ) ^(٥٨)، قال: (فقال النحويون غلط الحسن كما أن العرب قد تغلط في بعض ما لا يهمز فيهمزونه يقولون حَلَّاتُ السُّويقِ، يشبّهونه بحلَّاتِ الإبلِ إذا زجرتها عن الماء) ^(٥٩) وهو منهج متشدّد كما يبدو لأنّ همز غير المهموز شائعٌ عند العرب وإن كان هذا غير جائز في القرآن الكريم، وإنّما أجازوه في لغة الشعر للضرورة.

وثمة منهج آخر عند ابن خالويه وهو ما يسمّى بنقد النقد مرتبط بما قلناه من الدّفاع عن القراءات القرآنيّة، وذلك فيما رواه عن جعفر بن محمّد أنّه سئل عن قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ) ^(٦٠) فقال: إنّ فرعون كان لحنه قبطياً، فيقول: إنّ هذان فحكى القرآن عنه ذلك، قال ابن خالويه في الردّ على هذا الرّأي: (ويخطئ هذا التّوجيه أن فرعون لم يتكلّم العربيّة .. وكيف يغيب هذا عن شيخنا؟! ^(٦١) فهذا نقدٌ على تأويل الحسن وتوجيهه .

ومن ذلك ردّه على نقد نصير صاحب الكسائي الذي يرى في قراءة قوله تعالى: (إلى صراط العزيز

الحَمِيدِ. الله الذي له ما في السّموات والأرض) ^(٦٢) بجرّ لفظ الجلالة أنّ الابتداء بالجرّ قبيحٌ والأولى أن يُبتدأ بالرفع، فردّ ابن خالويه هذا الرّأي منتقداً إياه، (وذلك غلطٌ منه؛ لأنّ الوقفَ والابتداء لا يوجب تغييرَ إعرابِ إذ لو كان كما زعم لوجب على مَنْ وَقَفَ على (الحمدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ) ^(٦٣) أن يبتدئ (الرَّحْمَنَ الرَّحِيمِ) وهذا واضحٌ جدّاً) ^(٦٤) وهذا دفاعٌ عن قراءة الجماعة وهو في الوقت نفسه نقدٌ لقراءة القراء .

٣- الحجة للقراء السبعة لأبي عليّ النحويّ (٣٧٧هـ):
يبنى أبو عليّ النحويّ منهجه في قبول القراءة من عدمه على أساس وروده في الأثر ونصّ القراء عليها وإن طابقت وجهاً من وجوه العربيّة، ولعلّ السبب في ذلك أنّها وردت عن الرّسول (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، يقول: (إلّا أنّه لا ينبغي أن يخرج عمّا قرأت به القراء؛ لأنّ القراءة سنّةٌ، فلا ينبغي أن تُحمَل على ما تُجوّزه العربيّة حتّى ينظّم إلى ذلك الأثر من قراءة القراء) ^(٦٥)، ولذلك نجده ينتقد القراءات التي

ظاهر الفساد؛ لإتيانه ببناء لم يجيء في كلامهم... وهذا نقض للأصول التي عليها عمل العلماء، وهدم لها^(٦٩)، فالقراءة التي لا تطابق العربية ولو بوجه من الوجوه مرفوضة عنده وقد وصف التعليل بها بالفساد. وقريب من ذلك همز غير المهموز من قوله تعالى: (أُولَئِكَ هُم شَرُّ الْبَرِيَّةِ)^(٧٠) بهمز البرية وإن كان لها وجه في العربية، (وهمز من همز البرية يدل على فساد قول من قال: إنه من البري الذي هو التراب، ألا ترى أنه لو كان كذلك لم يجز همز من همزه على حال إلا على وجه الغلط، كما حكوا: استلأمت الحجر، ونحو ذلك من الغلط الذي لا وجه له في الهمز)^(٧١) ولعل في هذا تشدداً في النقد اللغوي وإن كان متعلقاً بالقرآن وقراءاته، فهو ينكر هنا القراءة وينكر الوجه الذي فسرت به وهو همز غير المهموز فهو شائع في اللغة ولا يمكن تطبيقه على لغة القرآن الكريم وتخريجه عليه؛ لأنه كلام الله.

ثالثاً: النقد اللغوي في المحتسب لابن جني (٣٩٢هـ):

ليس لها وجه من العربية كإدغام النون في الجيم في قراءة عبيد عن أبي عمرو وعبيد عن هارون عن أبي عمرو قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ)^(٦٦)، قال: (مدغمة كذلك قالاً، وهو وهم لا يجوز فيه الإدغام: لأن الأولى متحركة، والثانية ساكنة، والنون لا تُدغم في الجيم، وإنما خفيت لأنها ساكنة تخرج من الخياشيم، فحذفت من الكتاب وهي في اللفظ ثابتة، ومن قال مدغم فقد أخطأ)^(٦٧) وهذا نقد صوتي قائم على أساس مخالفة القراءة لمقاييس اللغة في الإدغام؛ إذ النون لا تُدغم إلا في حروف مجموعة في كلمة (يرملون) ما جعله يصف القراءة بها بالغلط والتوهم من القراء.

ويلاحظ على منهجه في النقد اللغوي أنه يرفض القراءة التي ليس لها مثال من لغة العرب، فمن ذلك قراءة قوله تعالى: (يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ)^(٦٨) قال: (وأما من قال: يجوز أن فعياً و (يُضَاهِيُونَ) مشتق منه فقول لم يذهب إليه أحد علمائنا، وهو

يغلب على النقد اللغوي عند ابن جني في القراءات القرآنية ردوده على آراء ابن مجاهد، على أن هناك تبايناً في أسلوب ابن جني عند الرد على آراء العلماء، فمرةً يخالفها من غير تجريح وتجهيل، بل يذكر خطأها محاولاً تنفيذها بالأدلة والبراهين والشواهد، وفي أحيان أخرى يخرج على هذا الأسلوب العلمي فيسخر من رأي متجاهلاً إياه واصفاً صاحبه بالجهل وإن كان من كبار العلماء (د صوله). ولذلك نجده يقف موقفاً متمزناً ممن لا يفقه ما تمتاز به العربية وبالتالي عدم فهمه للغة القرآن التي خوطب بها، يقول: (ونعوذ بالله مما يجنيه الضعف في هذه اللغة العربية على من لا يعرفها، فإن أكثر من ضل عن القصد حتى كُتب على منخريه في قعر الجحيم إنما هو لجهله بالكلام الذي خوطب به، ثم لا يكفيه عظيم ما هو عليه وفيه دون أن يجفوها، ويُعرض عما يوضحه له أهلها، نعم، ويقول: ما الحاجة إليها؟ وأين وجه الضرورة الحاملة عليها؟ نعوذ بالله من التتابع في الجهالة والعدول عما

عليه أهل الوفور والمثالة)^(٧٢)، وكان النقد اللغوي للقراءات القرآنية عند ابن جني وغيره من اللغويين مبنياً وموجهاً (إلى الضبط اللغوي والنحوي لبعض القراء في قراءاتهم، وكل نقد القراء كان ذا مرجعية لغوية نحوية و صرفية وصوتية)^(٧٣)، لذا عني ابن جني بدراسة القراءات المتواترة والشاذة في كتبه وتعليلها لتوافق وجهها من العربية، ذلك لأن القراءات القرآنية متواترها وشاذها ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى؛ فرواياتها أوثق الشواهد على ظواهرها اللغوية صوتية و صرفية ونحوية، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن القراءات الشاذة أغنى مآثورات التراث العربي من المادة اللغوية وهي صالحة أساساً للدراسات الحديثة ما يشير إلى صورة من تاريخ هذه اللغة^(٧٤). وقد اختار ابن جني القراءات الشاذة والاحتجاج لها بما تتميز به من أصول وقواعد لغوية، وهو يبين ذلك بقوله عنها: (إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه، ونتابع من يتبع في القراءة كل

جائز روايةً ودرايةً، فإننا نعتقد قوّة هذا المسمة شاذاً وأنه ممّا أمر الله تعالى به بتقبّله وأراد منّا العمل بموجبه، وأنه حبيبٌ إليه، ومرضيٌّ من القول لديه، نعم وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعراباً وأنهض قياساً؛ إذ هما مسندان إلى السلف (رضي الله عنه) فإن كان هذا قادحاً فيه ومانعاً من الأخذ به فليكوننّ ما ضعف إعرابه ممّا قرأ بعض السبعة به هذه حاله^(٧٥) وقال أيضاً:

ولسنا نقول ذلك فسحاً بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغاً للعدول عمّا أقرته الثقات عنهم، لكن غرضنا منه أن نُري وجه قوّة ما يسمّى الآن شاذاً، وأنه ضاربٌ في صحّة الرواية بجرانه، أخذ من سمت العربيّة مهلة ميدانه، لئلا يرى مرى أن العدول عنه إنّما هو غضّ منه أو تهمة له^(٧٦)، ولهذا نجد ابن جني يُحاول جاهداً أن يدافع عن هذه القراءات ويجد لها تعليلاً مناسباً يتفق ولو بوجه من وجوه اللغة، وعلى هذا يمكن أن نحدّد مستويات

أ- النقد الصوّتي:
لعلّ هذا المنحى يمثل أبرز مستويات النقد اللغويّ عند ابن جنيّ لما عُرِف عنه اهتمامه بالدراسات الصوّتيّة، فمن الموضوعات التي انتقد فيها القراءات القرآنيّة:

١- الإدغام:

حدّد ابن جنيّ حالات الإدغام في الأصوات التي يكون بينها تقاربٌ في المخرج والصفة، ويدغم الصوت الأقلّ صفة في الصوت الأكثر صفةً، قال في إدغام الضاد في الطاء في قراءة قوله تعالى: (قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأَمْتَعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ) (٧٧): (هذه لغة مردولة، أعني إدغام الضاد في الطاء؛ وذلك لما فيها من الامتداد والفشو، فإنها من الحروف الخمسة التي يُدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي فيما يجاورها، وهي الشين والضاد والراء والفاء والميم، ويجمعها قولهم: ضمّ شفر، وقد أخرج بعضهم الضاد من ذلك وجمعها في قولهم: مشفر)

(٧٨) فالضاد لا تُدغم فيما يجاورها، بل يُدغم ما يجاورها فيها؛ لأنها تمتلك صفة الامتداد والفشو، ولذلك عدّ القراءة بها مردولة. ومن ذلك إدغام النون في الظاء من قوله تعالى: (لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ) (٧٩) (لِنَنْظُرَ)، قال: (ظاهر هذا أنه أدغم نون نظر في الظاء، وهذا لا يُعرف في اللغة، ويشبه أن تكون مخفأةً فظنها القراء مدغمةً على عادتهم في تحصيل كثير من الإخفاء إلى أن يظنّوه مدغمًا، وذلك أن النون لا تُدغم إلا في ستة أحرف ويجمعها قولك يرملون) (٨٠) فأساس القراءة هنا عنده مبنيٌّ على الظنّ وليس قائمًا على أساس من اللغة ولا وجه للإدغام في ذلك. إن هذا المنهج عند ابن جنّي لم يكن وطردًا فقد نجده في كثير من الأحيان يحاول أن يجد ما يبرر القراءة ولو بوجه واحد من وجوه اللغة رادًا على من أنكر ذلك وهو ما يمكن أن نسميه بنقد النقد كما في قراءة قوله تعالى: (لَوْ لَا أَنْ تَدَارَكَهُ..) (٨١) بتشديد الدال، قال أبو حاتم: هذا لا يجوز؛ فليس فيه

إلا تاء واحدة، ولا يجوز تداركه، وهو خطأ منه أو عليه، وقد ردّ هذا الرأي ابن جنّي معللاً القراءة بوجه من اللغة، قال: (قول أبي حاتم: هذا خطأ- لا وجه له؛ وذلك أنه يجوز على حكاية الحال الماضية المنقضية، أي لولا يقال فيه: تداركه، كما تقول: كان زيدٌ سيقوم، أي: كان متوقِّعًا منه القيام، فكذلك هذا) (٨٢) وهذا يمثل نقدًا لنقد أبي حاتم هذه القراءة، وهو وجهٌ صحيح كما يبدو، فحذف التاء مطّرد في كلام العرب، وإدغامها في الدال سائغٌ شائعٌ عندهم. ٢- همز غير المهموز:

قد تهمز العرب ما لا يهمز، وبه قرئ قوله تعالى: (وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ) (٨٣) همز خُطُوات، فوصفها بأنها مرفوضةٌ وخطأ، قال ابن جنّي: (أمّا الهمز في هذا الموضع فمردودٌ، لأنّه من خطوت لا من أخطأت، والذي يُصرف هذا إليه أن يكون كما تهمزه العرب ولا حظّ له في الهمز، نحو حَلَّتْ السُّوقُ، وَرَثَاتُ رُوحِي بأبيات، والدُّئِبُ يستنشئ

ريح الغنم، والحمل على هذا فيه ضعف، إلا أن الذي فيه من طريق العذر أنه لما كان من فعل الشيطان غلب عليه معنى الخطأ، فلمّا تصوّر ذلك المعنى أطلعت الهمزة رأسها، وقيل خُطُوت (٨٤) ويلظ أن ثمة اضطراباً عند ابن جني هنا فمرة يسم القراءة بالغلط ويرفضها، ومرة يحاول تخرجها بوجه من وجوه اللّغة وهو همز ما لا يهمز عند العرب، ثم يقرّر أن هذا الوجه فيه ضعف.

٣- ترك الهمز:

أجاز ابن مجاهد الهمز وعدمه في قوله تعالى: (وَلَا يُوْودُهُ حِفْظُهُمَا) (٨٥) فمن لم يهمز خلف الهمزة بواو ساكنة وجمع بينها وبين الواو، ومن ترك الهمز قال: يوّده، قال ابن جني: (خلط ابن مجاهد في هذا التفسير تخليطاً ظاهراً غير لائق بمن يعتد إماماً في روايته، وإن كان مضعوفاً في فقاهته؛ وذلك أن قوله تعالى: يوّده لك فيه التحقيق والتخفيف، فمن حقّق أخلصها همزة، قال: يوّوده كيعوده، ومن حقّف جعل الهمزة بين بين، أي

بين الهمزة والواو؛ لأنّها مضمومة، فجرى مجرى قولك في تخفيف لؤم: لؤم، مؤونة: مؤونة، ولا يخلصها واواً لأنّها مضمومة... كذا أحسن الظنّ بهؤلاء المشيخة، فأما ترك الهمز أصلاً فشاذ، وينبغي لمن هو دونهم أن يسان عن أن يُظنّ ذلك به، فقول ابن مجاهد: إنّه يخلف من الهمزة واو ساكنة فيجتمع ساكنان شديد الاضطراب (٨٦) فقد انتقد ابن مجاهد في إجازته الهمز ووصفه بالضعف في الفقه وتخليطه في التفسير والاضطراب الشديد في ذلك.

٤- التقاء الساكنين:

المعروف عند العرب أنه عندما يلتقي ساكنان يُكسر الساكن الأول، ولكن ورد في بعض القراءات القرآنية ضمّ الأول إتباعاً لحركة ما بعد الساكن الثاني، وهو ما أنكره ابن جني كما في قراءة قوله تعالى: (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا) (٨٧) بضمّ التاء، قال: (هذا ضعيفٌ عندنا جداً؛ وذلك أن الملائكة في موضع جرٍّ، فالتاء إذا مكسورة، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من اسجدوا؛ لسقوط الهمزة

أصلاً إذا كانت وصلاً، وهذا إنَّها يجوز ونحوه إذا كان ما قبل الهمزة حرفٌ ساكنٌ صحيحٌ نحو قوله عزَّ اسمه (وَقَالَتْ أُخْرُجْ) (٨٨)، وادخلُ ادخل، فَضُمَّ لالتقاء الساكنين لتخرجَ من ضُمَّةٍ إلى ضُمَّة، كما كنت تخرج منها إليها في قولك: اخرج، فأما ما قبل همزته هذه متحرِّك - ولا سيَّما حركة إعراب - فلا وجه لأن تحذف حركته ويحرِّك بالضَّم... لأنَّ حركة الإعراب لا تستهلك لحركة الإتياع إلا على لُغِيَّةٍ ضعيفة، وهي قراءة لغة البادية) (٨٩) وإنكاره هذه القراءة وتضعيفه إيَّها قائمان على أنَّها تراعي الإتياع على حساب الإعراب ما جعله يرفضها ويصفها بأنَّها لغة البادية.

٥- إبدال الحاء عيناً:

تبدل بعض قبائل العرب العين حاءً وهو لغة هذيل (٩٠)، وبه قرئ قوله تعالى: (ثُمَّ بَدَأَ هُؤْمٍ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنُنَهُ حَتَّىٰ حِينٍ) (٩١) بالحاء، وقد روي أنَّ عمر سَمِعَ رجلاً يقرأ بها فقال له: مَنْ أقرأك؟ قال: ابن مسعود، فكتب إليه: أنزل الله عزَّ وجلَّ القرآن

عربيًّا وجعله بلغة قريش فأقرئ النَّاسَ بها ولا تقرئهم بلغة أخرى كهذيل والسَّلام (٩٢)، وهذا نقدٌ لهذه القراءة مبنيٌّ على مسألة صوتيَّة تتعلق بالإبدال الصوتيِّ عند قبائل العرب، وهو ما رفضه عمر وعده ليس من لغة القرآن فلا يمكن أن يُقرأ بها.

وقد حاول ابن جنِّي كعادته الدِّفاع عن هذه القراءة وإيجاد وجه لها من العريَّة، قال: (العرب تُبدل أحد هذين الحرفين من صاحبه لتقاربهما في المخرج، كقولهم: بُحِثِرَ ما في القبور، أي بُعِثِرَ، وضبعت الخيلُ، أي: ضبحت... فعلى هذا يكون عَتَّى وحتَّى، لكنَّ الأخذُ بالأكثر استعمالاً، وهذا الآخر جائزٌ وغير خطأ) (٩٣) وهذا ردُّ منه على من خطَّأ هذه القراءة ولكنَّ الأولى ما كان شائعاً ومطرَّداً وليس قليلاً.

٦- المد:

خطأ ابن جنِّي قراءة أبي جعفر قوله تعالى: (سَوْءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ هُمْ أَمْ لَمْ تُسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ) (٩٤) بمدِّ همزة استغفرت وعدها ليست من طريق العريَّة في

المدّ وهي قراءة فيها ضعف عنده؛ لإثباته همزة الوصل واستغنائه عنها بهمزة الاستفهام (٩٥). فالمدّ هنا غير جائز عنده هنا لاجتماع همزتين كلّ منهما تؤدّي وظيفة معيّنة .

ومن ذلك ما نقله عن ابن مجاهد من تخطّته قراءة قوله تعالى: (.. وَأَنَارُوا الْأَرْضَ وَعَمْرُوهَا) (٩٦) بالمدّ وعده إياها ليست بذات شيء وهي كذلك قراءة منكّرة في ظاهرها عند ابن جني، إلا أنّ لها وجهًا آخرَ وليست لحناً مقطوعاً به وهو إشباعه فتحة الهمزة فنشأ عنها ألفٌ فصارت مدّاً (٩٧). فهو على الرّغم من إنكاره هذه القراءة حاول أن يجد لها وجهًا وتعليلًا مقبولاً من العربيّة.

٧- تسكين المتحرّك:

نقد ابن جنيّ قراءة قوله تعالى: (قُلْنَ حَاشَىٰ لِلَّهِ) (٩٨) بحذف الألف وسكون الشّين وهي قراءة ضعيفة عنده لالتقاء الساكنين الألف والشّين ولا إدغام في الشّين، ولا موجب لتسكين الشّين، ثمّ علّل ذلك الحذف بأنّه أتبع حذف الألف حذف الفتحة إذ هي لاحقة

به فهي كالتكرير في الرء والصّفير في الصّاد والسّين والزاي وبقية صفات الحروف، فإذا حذف الحرف حذف معه ما يصحبه من الصّفة كالتكرير والتفشيّي والصّفير وغيرها (٩٩).

ويبدو أنّ في هذا النقد كثيرًا من التّكلف ليناسب وجهًا من وجوه اللّغة؛ فتعليله هنا قائمٌ على قياس ما شدّ وندر بما شاع واطرد من اللّغة. ولعلّ من الجدير بالذكر أنّ ضعف القراءة عند ابن جنيّ وغيره من علماء اللّغة لا يراد به الضّعف في السّند أو الرواية ممّا هو شائعٌ في القراءات، بل المراد ضعفها في جانب من جوانب اللّغة.

ب- التّد الصّرفيّ:

وهو النقد المتعلّق ببنية الكلمة من حيث سلامتها من جانب الصّيغة وتناسب حروفها أو تنافرها وغير ذلك، ولعلّ ما يمكن أن يعدّ من هذا الجانب عند ابن جنيّ ما يأتي:

١- الصّيغة:

اختلف ابن جنيّ مع ابن مجاهد في قياس صيغة الفعل من قراءة قوله تعالى: (إِذْ أَيَّدْتِك بِرُوحِ الْقُدُسِ) (١٠٠) بمدّ الألف (أَيَّدْتِك)، فابن

مجاهد يرى أنها على فاعلتك، أمّا ابن جنّي فلا يرى ذلك سديداً واصفاً إياه بالتوهم، قال: (هذا الذي توهمه ابن مجاهد، أنّ أيدتك على فاعلتك لا وجه له، وإنّما أيدتك أفعلتك، من الأيد، وهو القوّة (١٠١)). وفي هذا كما هو واضح نقد لرأي ابن مجاهد ووصف له بالتوهم.

٢- التأنيث:

غلط ابن مجاهد قراءة قوله تعالى: (لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيَّاهُهَا) (١٠٢) بالتاء على التأنيث، وقد ردّ ابن جنّي هذا الرأى، قال: (ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه في العربية قائم وإن كان غيره أقوى منه أنّه غلط، وعلى الجملة فقد كثر عنهم تأنيث فعل المضاف المذكّر إذا كانت إضافته إلى مؤنث، وكان المضاف بعض المضاف إليه أو منه أو به) (١٠٣) فهو هنا يعترض على ابن مجاهد في إنكاره هذه القراءة؛ لأنّ لها وجهاً في العربية وهو تأنيث المضاف وتعليل ذلك بوروده في شواهد شعريّة. وهذا يدخل فيما سميّ بنقد النقد وهو ما بدا منهجاً واضحاً عند

ابن جنّي، إذ كثيراً ما كان يُدافع عن القراءة وينقد ما يراه العلماء أنّه غلط أو ضعيف وغير ذلك.

٣- بناء (فعليل) مصدرًا:

أنكر ابن مجاهد مجيء (فعليل) مصدرًا، وقد نقل عنه ابن جنّي في قراءة قوله تعالى: (وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا) (١٠٤) بفتح العين وقوله تعالى: (أُولَىٰ بِهَا صِلِيًّا) بفتح الصاد، وقال: لا أعرف لهما في العربية أصلاً، ويقرأ كذلك: بُكِيًّا بضمّ الياء، فردّ هذا الرأى ابن جنّي وانتقد ابن مجاهد فيم ذهب إليه، قال: (ولا وجه لإنكار ابن مجاهد ذلك؛ لأنّ له في العربية أصلاً ماضيًا، وهو ما جاء من المصادر على فعليل نحو الحويل، والزويل، والشخير، والنخير، فأما (البُكي) فجماعة، وهي فُعول كالحثي، والدثي، والفلي، جمع فلاة، والحلي) (١٠٥). وهذا يدخل في باب نقد النقد؛ فإنكار ابن مجاهد أن يكون للقراءة أصل في العربية نقد لها من جانب علم الصّرف، وردّ ابن جنّي قول ابن مجاهد وإثباته مجيء فعليل مصدرًا نقد على نقد.

ج- النقد النحوي:

ويتعلق هذا النقد بالجانب التركيبي من حيث الإعراب ووظائف الأدوات وقواعد اللغة وقد خالف فيها ابن جني آراء العلماء وانتقد توجيههم لها، ومن تلك الموضوعات:

١- الحذف:

خالف ابن جني ابن مجاهد في قراءة قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ) (١٠٦) قُرئ بفتح الياء بالبناء للمعلوم، وقد رفض ابن مجاهد القراءة مشيراً إلى أنها لا يُقرأ بها، فردّ ابن جني ذلك موجّهاً إيّاها على حذف المفعول، والتقدير: والذين يتوفون آجالهم أو أعمالهم، وهو كثير في القرآن الكريم والكلام الفصيح إذا دلّ عليه دليل، كقوله تعالى: (وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ) (١٠٧) أي: أُوتيت شيئاً من كل شيء (١٠٨). وإنها رفض ابن مجاهد القراءة؛ لأنّه لم يجد لها توجيهاً نحويّاً يتناسب مع المعنى الذي تؤدّيه القراءة، وواضح أنّ ردّ ابن جني وتوجيهه القراءة هو في ذاته نقداً لرأي ابن مجاهد يتعلّق بالإعراب.

ومن ذلك أيضاً ما نقله عن ابن

مجاهد في توجيهه قراءة قوله تعالى: (أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ) (١٠٩) أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدًا، وهو ما ينبغي أن تكون عليه القراءة، وهو خلاف ما يراه ابن جني من أنّ قراءة الجماعة هي الأولى والأقرب إلى القبول، فيقول: (لا وجه لإنكار ابن مجاهد رفع أحد مع قوله يُؤْتَىٰ مسمّى الفاعل، وذلك أنّ معناه أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدًا مِثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ، كقولك: أَنْ يُحْسِنَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أَحْسَنَ إِلَيْكُمْ، أي أَنْ يُحْسِنَ أَحَدٌ إِلَى أَحَدٍ مِثْلَ مَا أَحْسَنَ إِلَيْكُمْ، فتحذف المفعول ويكون معناه ومفاده أَنْ نعمة الله سبحانه وتعالى لا تُقاس بها نعمة، وهذا مع أدنى تأمل واضح) (١١٠)، وكلام ابن جني هنا فيه تلميح بتخطئة ابن مجاهد ونقد التوجيه النحوي الذي وجّه فيه القراءة كقوله لا وجه لإنكاره، ومع أدنى تأمل، وكأنّ ابن مجاهد لم يتأمل قراءة الجماعة.

٢- زيادة (لا):

ومّا أنكره ابن مجاهد زيادة (لا) في قراءة قوله تعالى: (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى) (١١١) بفتح

التَّاءِ مِنْ (تُقْسِطُوا) بِحِجَّةِ أَنَّهُ لَا أَوَّلَ لَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، فَرَدَّ ذَلِكَ ابْنُ جَنِّي بِقَوْلِهِ: (هَذَا الَّذِي أَنْكَرَهُ ابْنُ مَجَاهِدٍ مُسْتَقِيمٌ غَيْرُ مُنْكَرٍ؛ وَذَلِكَ عَلَى زِيَادَةِ (لَا)، حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ: وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى، أَي تَجُورُوا، يُقَالُ: قَسَطَ: إِذَا جَارَ، وَأَقْسَطَ: إِذَا عَدَلَ، قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا: (وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا) (١١٢) وَزِيَادَةُ (لَا) قَدْ شَاعَتْ عَنْهُمْ وَاسْتَعْت، مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (لَيْتَ لَا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) (١١٣) فِيمَنْ ذَهَبَ إِلَى زِيَادَةِ (لَا) وَقَالَ مَعْنَاهُ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ يُؤْمِنُونَ) (١١٤)، وَكَذَا عَلَّلَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ عَلَى زِيَادَةِ (لَا)، أَي: وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ تَجُورُوا (١١٥). فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ خَطَأَ ابْنِ مَجَاهِدٍ فِي التَّوْجِيهِ النُّحَوِيِّ لِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ نَقْدِ النَّقْدِ كَذَلِكَ وَهُوَ فِي الْوَقْتِ ذَاتَهُ دَفَاعٌ عَنِ الْقِرَاءَةِ.

٣- ضمير الفصل:

خطأ ابن جنِّي سيويوه في قراءة قوله تعالى: (هُؤْلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ

لَكُمْ) (١١٦) قُرئ بنصب (أَطْهَرُ)، وقد ذكر سيويوه هذه القراءة وضعفها، وقال فيها احتبي ابن مروان في لحنه (١١٧)، وإنما قبح ذلك عنده؛ لأنه ذهب إلى أنه جعل (هُنَّ) فصلاً، وليست بين أحد الجزأين اللذين هما مبتدأ وخبر ونحو ذلك، كقولك: ظننت زيداً خيراً منك، وكان زيدٌ هو القائم، وأنا من بعد أرى أن لهذه القراءة وجهاً صحيحاً، وهو أن تجعل (هُنَّ) أحدَ جزأي الجملة، وتجعلها خبراً لـ (بناتي)، كقولك: زيدٌ أخوك هو، وتجعل (أطهر) حالاً من (هُنَّ) أو من (بناتي)، والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك: هذا زيدٌ هو قائماً أو جالساً أو نحو ذلك، فعلى هذا مجازه، فإنما على ما ذهب إليه سيويوه ففاسدٌ كما قال (١١٨). وهذا يمكن أن يعدّ من باب نقد النّقد؛ فسيويوه ينقد القراءة ويصفها بالضعف والقبح والقراءة بها لحنٌ من جانب اللّغة، وابن جنِّي يردّ هذا النقد ويوجه القراءة توجيهاً آخرَ ويصف رأي سيويوه بالفساد وهو الخطأ في الرّأي.

٤- اللام المؤكدة:

يروى ابن جني عن أبي عليّ النحويّ نقده أحد الأندلسيين فيما يتعلّق بقراءة قوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ) (١١٩) لَتَزُولَ بفتح اللام الأولى والثانية، قال: (ودخلتُ على أبي عليّ بعيده عوده من شيراز سنة تسع وستين، فقال: ألا أحدثك؟ قلتُ له: قل، قال: دخل إليّ هذا الأندلسيّ فظننته قد تعلم، فإذا هو يظنّ أنّ اللام التي تصحب إن المخففة من الثقيلة هي لام الابتداء، قلت: لا تعجب، فأكثر من ترى هكذا^(١٢٠) فأبو عليّ ينقد هذا الأندلسيّ الذي لا يفرّق بين لام الابتداء ولام التوكيد وهو بالتالي نقدٌ للقراءة.

٥- نصب المضارع:

وقد ورد ذلك في قراءة قوله تعالى: (قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ)^(١٢١) بنصب المضارع (آوي)، وهو ما لا وجه له عند ابن مجاهد، أمّا ابن جنيّ فيرى أنّ ما أنكره ابن مجاهد سائغٌ جائزٌ، ويكون الفعل معطوفاً على (قوة)،

والتقدير عنده: لو أنّ لي قوّة أو أوياً إلى ركنٍ شديد، فُضمّر أن وتنصب الفعل بعدها^(١٢٢). وردّ ابن جنيّ هنا بمثابة نقد لرأي ابن مجاهد من حيث التوجيه النحويّ.

٦- كسر نون الجمع:

نقل ابن جنيّ عن أبي حاتم قوله في قراءة قوله تعالى: (قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ)^(١٢٣) بكسر نون الجمع، قال: (وقد شكلها بعض الجهّال بالحضرة مكسورة النون، قال: وهذا خطأ؛ لو كان كذلك لكان مُطَّلِعِي، تقلب واو مُطَّلِعُونَ ياء، يعني لوقوع ياء المتكلم بعدها، والأمر على ما ذهب إليه أبو حاتم، إلا أن يكون على لغة ضعيفة، وهو أن يُجرى اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع؛ لقربه منه فيجرى مُطَّلِعُونَ مجرى يُطَّلِعُونَ،... وهذا شاذٌّ كما ترى، فلا للقياس عليه)^(١٢٤) فقد وصف قارئ القراءة بكسر النون بالجاهل وإن كان ابن جنيّ قد حاول تعليل القراءة بوجه من العريية ثم عاد ليقرّر أنّ هذا شاذٌّ ولا يقاس عليه.

٧- التّنوين:

نقد ابن جنيّ سيويه فيما نقله

عنه ابن سلام من قوله: كان عمر يقرأ: (على تَقْوَى مِنْ اللَّهِ) (١٢٥) قلت: على أي شيء نَوْنٌ؟ قال: لا أدري ولا أعرفه. قلت: فهل نَوْنٌ أحدٌ غيره؟ قال: لا.. قال ابن جنِّي: أخبرنا بهذه الحكاية أبو بكر جعفر بن علي بن الحجاج عن أبي خليفة الفضل بن الحباب عن محمد بن سلام. فأما التنوين فإنه وإن كان غير مسموع إلا في هذه القراءة فإن قياسه أن تكون ألفه للإلحاق لا للتأنيث، كتري، فيمن نَوْنٌ وجعلها ملحقةً بجعفر. وكان الأشبه بقدر سيبويه ألا يقف في قياس ذلك وألا يقول: لا أدرياً ولولا أن هذه الحكاية رواها ابن مجاهد ورويناها عن شيخنا أبي بكر لتوقفت فيها، فأما أن يقول سيبويه لم يقرأ بها أحدٌ فجائزٌ يعني فيما سمعه، لكن لا عذر له في أن يقول: لا أدري؛ لأن قياس ذلك أخفُّ وأسهل على ما شرحنا من كون ألفه للإلحاق) (١٢٦). وقد أعاد ابن جنِّي هنا وكرّر نقد سيبويه لقوله لا أدري وهو ما لا عذر له عنده؛ لسهولته وخفته وهو الإلحاق كما يرى.

د- التقدُّ الدلالي:

وهو النقد المتعلق بدلالة الألفاظ وما يمكن أن يكون نقداً للنص من جانب معنى الكلمة المفردة واستعمالاتها في اللغة، ومما ورد من نقد عند ابن جنِّي يتعلّق بهذا الجانب ما يأتي:

الاسم الأعجمي:

أخذ ابن جنِّي على العرب تخليطهم في الاسم الأعجمي كترك الهمز من (إسرائيل) في قراءة قوله تعالى: (يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ) (١٢٧) بغير همز، ونقل كذلك عن أبي علي أن العرب تخلط في الاسم الأعجمي إذا نطقت به، فمن ذلك (١٢٨):

هَلْ تَعْرِفُ الدَارَ لِأَمِّ الْحَزْرَجِ مِنْهَا فَظَلَّتَ الْيَوْمَ كَالْمَرْجِ
فالأصل المزرجن، من الزرجون وهو الخمر والنون أصلٌ فيه، ومنه قول رؤبة (١٢٩):

فِي خِدْرِ مِيَّاسِ الدُّمَى الْمُعْرَجِ

فهو من العرجون، والقياس فيه أن يقول: المزرجن، ومنه قول لبيد (١٣٠):

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعِ فَأَبَانَ

بِالْحَبْسِ بَيْنَ الْبَيْدِ وَالسُّوبَانَ

أراد المنازل، قال ابن جنِّي: (وإذا

إدريس، قال ابن جني: (أما ما رواه ابن مجاهد عن ابن مسعود: إدريس وإدراسين فيجب أن يكون من تحريف العرب الكلم الأعجمي لأنه ليس من لغتها، فقلُّ الحفل به)^(١٣٤) وهذا نقدٌ يتعلّق بجانب من جوانب اللّغة وهو دلالة الاسم الأعجمي وتعامل العرب مع هذه الأسماء.

الخاتمة ونتائج البحث:

وأخيراً نخلص إلى القول:

إنّ القراءات القرآنية تزخر بمادة لغوية ثرة ينبغي الاعتماد عليها في دراسة اللّغة من جوانبها جميعاً، الصّوت والصّرف والتّحو والدّلالة، وهذا ينطبق على القراءات المتواترة والشّاذة، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إنّ القراءات الشّاذة من المصادر التي رفدت الدراسات اللّغوية الحديثة بمادة لغوية ما ينم عن حالة من حالات هذه اللّغة، وكان للنقد اللّغوي نصيبٌ وافر في القراءات القرآنية ليس في كتب القراءات فحسب، بل في كتب معاني القرآن، ومن أبرز هؤلاء النّقاد الفراء

جاز للعرب أن تُخلطَ في العربيّ وهو من لغتها، فكيف-ليت شعري- فيما ليس من لغتها؟^(١٣١) وهذا تجنُّ منه على اللّغة العربيّة وتكلّف، وقد خالف فيه ما أورده في كتابه (الخصائص) وما نسبه إليها من الشّجاعة في الحذف والتّقديم والتّأخير وغيرها، فيما سمّاه بـ (بابٌ في شجاعة العربيّة)، وفي (باب ما قيس من كلام العرب فهو من كلام العرب) يقول: (هذا موضعٌ شريفٌ، وأكثر الناس يضعف عن احتماله؛ لغموضه ولطفه، والمنفعة به عامّة والتساند إليه مقوٌّ مجدٍ... ويؤكد هذا عندك أنّ ما أعرب من أجناس الأعجميّة قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها)^(١٣٢) وعلى هذا يكون ما ذكره من نقد للعرب في الكلام الأعجمي من هذا الباب كالحذف والإبدال، وقد استدلّ بالشواهد نفسها التي استشهد بها على تخليط العرب فيها.

ومن ذلك ما يتعلّق بأسماء الأنبياء كإدريس (ع)، فقد قرأ قتادة قوله تعالى: (سَلَامٌ عَلَىٰ آلِ يَاسِينَ) (١٣٣): (وإنّ إدريس)، (سَلَامٌ عَلَىٰ

جنيّ على مستوى الصّوت الإدغام وهمز غير المهموز وترك الهمز والتقاء الساكنين، وعلى المستوى الصّرفيّ الصّيغة وبناء (فعل) مصدرًا، وعلى المستوى النحويّ الحذف ونصب المضارع والتنوين، وعلى المستوى الدّلالي الاسم الأعجميّ وما يراه ابن جنيّ من تخليط العرب فيه.

ومنهج ابن جنيّ في النقد اللّغويّ للقراءات القرآنيّة له طريقتان: الأوّل: أن يذكر القراءة ثمّ يذكر رأيه المخالف لها من دون تجريح، والثاني: أن يقسو في الردّ والنقد ويستعمل مصطلحات تقلّل من شأن القارئ وقراءته كالغلط والتخليط.

والزّجاج، فضلًا عن أصحاب كتب القراءات كأبي عليّ النحويّ وابن خالويه وابن مجاهد وغيرهم.

وكان للّغويين من أصحاب التراجم دور بارز في النقد اللّغويّ لبعض القراء وقراءتهم التي لا تُوافق وجهًا من وجوه اللّغة، كأبي الطيّب اللّغويّ الذي حمل حملةً على بعض القراء كحمزة والكسائيّ وجهلها وكان يصف قراءتهما باللحن في القرآن، وأتّهما ليس لهما معرفة بكلام العرب.

ولعلّ ابن جنيّ أبرز هؤلاء اللّغويين فكان نقده لبعض القراءات القرآنيّة ذا مرجعيّة صوتيّة وصرفيّة ونحويّة ودلاليّة، فقد انصبّ نقده في القراءات القرآنيّة في (المحتسب) على أراء ابن مجاهد التي وردت في (السبعة)، محاولاً في ذلك الدّفاع عن هذه القراءات وإيجاد تعليل وتوجيه صحيح لها، فما لا يجوز ولا وجه له عند ابن مجاهد جائزٌ عند ابن جنيّ وإن كان ضعيفًا، وهو ما يمكن أن يُطلق عليه نقد النّقد.

وأبرز الموضوعات التي وردت في النقد اللّغويّ للقراءات عند ابن

- لهوامش:
- (٢٨) معاني القرآن للقرّاء: ٢/ ١٢٠
- (٢٩) سورة الشعراء: ٢١٠
- (٣٠) معاني القرآن للقرّاء: ٢/ ١٨٠
- (٣١) سورة الحجّ: ٥
- (٣٢) معاني القرآن للقرّاء: ١/ ١٢٥
- (٣٣) سورة الفرقان: ٢٤
- (٣٤) معاني القرآن للقرّاء: ٢/ ١٦٤
- (٣٥) سورة الفاتحة: ١
- (٣٦) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٥١
- (٣٧) سورة البقرة: ٣٤
- (٣٨) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٠٤
- (٣٩) سورة الكهف: ٧٩
- (٤٠) السبعة في القراءات: ١٩
- (٨١) سورة القلم: ٤٩
- (٨٢) المحتسب: ٣٢٧: ٢
- (٨٣) سورة البقرة: ٨٣
- (٨٤) المحتسب: ١/ ١١٧
- (٨٥) سورة البقرة: ٢٥٥
- (٨٦) المحتسب: ١/ ١٣٠-١٣١
- (٨٧) سورة البقرة: ٣٤
- (٨٨) سورة يوسف: ٣١
- (٨٩) المحتسب: ١/ ٧١
- (٩٠) تفسير البحر المحيط: ٥/ ٤٠٠
- (٩١) سورة يوسف: ٣٥
- (٩٢) المحتسب: ١/ ٣٤٣
- (٩٣) المصدر السابق: ١/ ٣٤٣
- (٩٤) سورة المنافقون: ٦
- (٩٥) المحتسب: ٢/ ٣٢٢
- (١) النثر في القراءات العشر: ١/ ٢٠
- (٢) ابن جني النحويّ: ٧٥
- (٣) مراتب النحويّين: ٧٤
- (٤) سورة إبراهيم: ٢٢
- (٥) مراتب النحويّين: ٢٦
- (٦) طبقات القرّاء: ١١٦
- (٧) سورة الأعراف: ١٠
- (٨) شرح الملوكيّ في التصريف: ١/ ٣٠٧
- (٩) تأويل مشكل القرآن: ٤٢
- (١٠) المصدر السابق: ٤٢
- (١١) المصدر السابق: ٤٢-٤٣
- (١٢) نزّهة الألباء: ٧٧
- (١٣) مراتب النحويّين: ٧٤
- (١٤) سورة طه: ٦٣
- (١٥) سورة المنافقون: ١٠
- (١٦) معاني القرآن للقرّاء: ١/ ١٨٨
- (١٧) سورة يونس: ٧٠
- (١٨) معاني القرآن للقرّاء: ١/ ٣١٨
- (١٩) سورة النساء: ١
- (٢٠) معاني القرآن للقرّاء: ١/ ١٧٧
- (٢١) سورة الأحقاف: ٢٥
- (٢٢) معاني القرآن للقرّاء: ٢/ ٣٤٤
- (٢٣) سورة إبراهيم: ٢٢
- (٢٤) معاني القرآن للقرّاء: ٢/ ١٠
- (٢٥) سورة الشعراء: ٢٥
- (٢٦) معاني القرآن للقرّاء: ٢/ ١٠
- (٢٧) سورة الأنبياء: ٨٨

- (٩٦) سورة الرّوم: ٩
 (٩٧) المحتسب: ٢/ ١٦٣
 (٩٨) سورة يوسف: ٥١
 (٩٩) المحتسب: ١/ ٣٤٣
 (١٠٠) سورة المائدة: ١١٠
 (١٠١) المحتسب: ١/ ٩٥
 (١٠٢) سورة الأنعام: ١٥٨
 (١٠٣) المحتسب: ١/ ٢٣٦-٢٣٧
 (١٠٤) سورة مريم: ٨
 (١٠٥) المحتسب: ٣٩: ٢
 (١٠٦) سورة البقرة: ٢٣٤
 (١٠٧) سورة النمل: ٢٣
 (١٠٨) المحتسب: ١٢٥: ١
 (١٠٩) سورة آل عمران: ٧٣
 (١١٠) المحتسب: ١٦٣: ١
 (١١١) سورة النّساء: ٣
 (١١٢) سورة الجنّ: ١٥
 (١١٣) سورة الأنعام: ١٠٩
 (١١٤) المحتسب: ١/ ١٨٠-١٨١
 (١١٥) الكشّاف: ٢/ ٢١٤
 (١١٦) سورة هود: ٧٨
 (١١٧) الكتاب: ٢/ ٣٩٧
 (١١٨) المحتسب: ١/ ٣٢٧
 (١١٩) سورة إبراهيم: ٤٦
 (١٢٠) المحتسب: ١/ ٣٦٧
 (١٢١) سورة هود: ٨٠
 (١٢٢) المحتسب: ١/ ٣٢٦
 (١٢٣) الصّافات: ٥٥
 (١٢٤) المحتسب: ٢/ ٢٢٠
 (١٢٥) سورة التّوبة: ١٠٩ (٤١) سورة يوسف: ٨٠
 (٤٢) معجم الأدباء: ٣/ ١٣٢
 (٤٣) السّبعة في القراءات: ١٩
 (٤٤) سورة البقرة: ٢٥٦
 (٤٥) سورة آل عمران: ٧٢
 (٤٦) السّبعة في القراءات: ١١٥
 (٤٧) سورة طه: ٦٤
 (٤٨) السّبعة في القراءات: ٤٢١
 (٤٩) إعراب القراءات وعللها: ١/ ١٠١
 (٥٠) المصدر السّابق: ٢/ ١١١
 (٥١) سورة الأعراف: ١١١
 (٥٢) سورة الكهف: ٩٧
 (٥٣) إعراب القراءات وعللها: ١/ ١٩٨
 (٥٤) سورة الحجّ: ٢٣
 (٥٥) إعراب القراءات وعللها: ٢/ ٧٢
 (٥٦) سورة العاديات: ١١
 (٥٧) إعراب ثلاثين آية: ١٧١
 (٥٨) سورة يونس: ١٦
 (٥٩) إعراب ثلاثين آية: ٥١
 (٦٠) سورة طه: ٦٣
 (٦١) إعراب القراءات وعللها: ٢/ ٤٠
 (٦٢) سورة إبراهيم: ١-٢
 (٦٣) سورة الفاتحة: ١
 (٦٤) إعراب القراءات وعللها: ١/ ٣٣٤
 (٦٥) الحجّة للقراء السّبعة: ٢/ ٤٠٧
 (٦٦) سورة الأنبياء: ٨٨

- المصادر:
- القرآن الكريم.
- ابن جنّي النحويّ، د. فاضل صالح السامرائي، دار عمّار، الأردنّ، ط ٢، ٢٠٠٩م.
 - إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط ١، ١٩٩٢م.
 - تأويل مشكل إعراب القرآن، ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط ٢، ٢٠٠٧م.
 - تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرزاق المهديّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠١٠م.
 - الحجّة للقراء السبعة، أبو عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: كامل مصطفى الهنداويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠٠١م.
 - الخصائص، ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمّد عليّ النجار، عالم الكتب، ط ١، ٢٠٠٦م.
 - الدراسات اللّهجيّة والصوتيّة عند ابن جنّي، د. حسام سعيد النعمي، دار الرّشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، جمهوريّة العراق، ١٩٨٠م.
 - ديوان رؤبة بن العجاج، ترتيب وتصحيح: وليم بن الورد البروسي، دار
- (٦٧) الحجّة للقراء السبعة: ٣/ ١٦٠
- (٦٨) سورة التوبة: ٣٠
- (٦٩) الحجّة للقراء السبعة: ٢/ ٣٢٢
- (٧٠) سورة البيّنة: ٦
- (٧١) الحجّة للقراء السبعة: ٤/ ١٣٥
- (٧٢) المحتسب: ٢/ ٢٥٠
- (٧٣) النّقد اللّغويّ في التراث العربيّ: ٩٦٠
- (٧٤) القراءات القرآنيّة: ٧-٨
- (٧٥) المحتسب: ١/ ٣٣
- (٧٦) المصدر السّابق: ١/ ٣٢-٣٣
- (٧٧) سورة البقرة: ١٢٦
- (٧٨) المحتسب: ١/ ١٠٦
- (٧٩) سورة يونس: ١٤
- (٨٠) المحتسب: ١/ ٣٠٩
- (١٢٦) المحتسب: ١/ ٣٠٤
- (١٢٧) سورة البقرة: ٤٠
- (١٢٨) البيت غير منسوب في
- الخصائص: ٢٨٣
- (١٢٩) ديوان رؤبة: ٩٦
- (١٣٠) ديوان لبيد: ٢/ ١١٢
- (١٣١) المحتسب: ١/ ٨٠
- (١٣٢) الخصائص: ٢٨٢
- (١٣٣) سورة الصّافات: ١٣٠
- (١٣٤) المحتسب: ٢/ ٢٢٥

تحقيق: علي النّجديّ و د. عبد الحليم النّجار و د. عبد الفتّاح شلبيّ، القاهرة، ٢٠٠٩م.

• معجم الأدباء، ياقوت الحمويّ (ت)، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت-لبنان، ١٩٩٣م.

• معاني القرآن، الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ١، ٢٠٠١م.

• معاني القرآن وإعرابه، الرّجّاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد العزيز عبده شلبيّ، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٥م.

• مراتب النحويين، أبو الطيّب عبد الواحد بن عليّ اللّغويّ (ت ٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة (د.ت).

• نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباريّ (ت)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت-لبنان، ١، ٢٠٠٣م.

• النشر في القراءات العشر، ابن الجزريّ، أبو الخير محمد بن محمد، (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: عليّ محمد الضّباع، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ١، د.ت.

• النقد اللّغويّ في التراث العربيّ، د. ممدوح محمد خسارة، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، مج ٨٤، ج ٤، ٢٠٠٩م.

الآفاق الجديدة، بيروت-لبنان، ١، ١٩٧٩م.

• ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، بيروت-لبنان، ١، (د.ت).

• شرح الملوكيّ في التّصريف، ابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، المكتبة العربيّة بحلب، ١٩٧٣م.

• طبقات الفراء، شمس الدّين الدّهبيّ (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. أحمد خان، ١، ١٩٩٧م.

• القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللّغة الحديث، د. عبد الصّبور شاهين، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة ٣، ٢٠٠٧م.

• كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، دار التّربية للطباعة والنّشر والتّوزيع، بغداد.

• كتاب السّبعة في القراءات، ابن مجاهد (ت ٢٤٥هـ)، تحقيق: د. شوقيّ ضيف، دار المعارف، ٤، ٢٠١٠م.

• كتاب سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجيّ، ٣، ٢٠٠٦م.

• الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الرزّاق المهديّ، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت-لبنان، ١، د.ت.

• المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّيّ (ت ٣٩٢هـ)،

Linguistic criticism in Quranic readings, Al Mohtasib for Ibn Genie
(392AH) as a model

Abstract:

This research seeks to study the linguistic criticism directed at some Quranic reading that are not subject , in any way, to the rules of Arabic . these critics are the owners of the meaning and expressions of the Quran , such as al-Kissai and al-Fara , and among them were write in the Quranic reading, such as Abu Ali Al-Nahawi , Ibn Mujahid, Ibn Khalawayh, and Ibn Jinni was the most famous of these critics.

What distinguished his method from the responses that he does not see as correct and

straight, and then (Al- Muhtasib) was the most important source of research.

Although most of his criticism of the reading focused on the opinion of Ibn Mujahid.

Linguistic criticism of the Quranic reading according to Ibn Jinni did not have a single reference , but rather had multiple reference , including the levels of the language with a sound, such as slurs ,hams, tides, convergence of residents, and so on.